معلومات البحث

الاستلام: 2011/10/17
القبول: 2011/12/21
النشر: 2012/2/15

ظاهرة التعدد الدلالي في المعاجم العربية الحديثة: عرض ونقد

علي أبولاجي عبد الرزاق Ali Ibolaji Abdul-Razzaq

Kogi State University, Ayingba, Nigeria

Abolaji1978@yahoo.com

ISSN 2231-8968
© 2012 Design *for* Scientific Renaissance All rights reserved

مقدمة

يقصد الباحث بالتعدد الدلالي هنا كل ما له علاقة بكون الدالّ الواحد يحمل أكثر من مدلول واحد، أو كون المدلول الواحد يتجاذبه أكثر من دالّ واحد. ومن ثم فمعالجة المسألة لا تقتصر على ظاهرة التطور الدلالي التي تهتمّ فقط بما يطرأ على الألفاظ من دلالات مختلفة باختلاف الأزمنة والبيئات والمجالات، مع الإقرار بأن هذه الظاهرة الأخيرة تعدّ المحور الرئيسي في المعالجة. أن النماذج التي سيتم تناول هذه القضايا من خلالها هي:

1. المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية
2. المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية
3. المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية
4. المعجم العربي الأساسي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

هذا، ولعل أهمية البحث تتمثل في أن طول الفترة الزمنية التي قطعتها اللغة العربية قبل تأليف المعاجم المعنية وضع مؤلفي هذه المعاجم أمام ظاهرة لغوية حتمية وهي ما يسمى بالتطور الدلالي للمفردات اللغوية، وهدف هذا البحث هو دراسة مدى نجاح مؤلفي المعاجم الحديثة في التصدّي لهذه الظاهرة، ومن ثم التقدم بمقترحات متواضعة لتقويم الاعوجاجات قدر الإمكان. أما المنهج المتبع في البحث فهو خليط من الوصفي والمقارن اللذين يبغي الباحث التوصل بهما إلى نقد هذه المعاجم.

المبحث الأول: التعدد الدلالي والتعريف المعجمي

كان لمسألة التعدّد الدلالي حضور في أذهان اللغويين العرب القدامى، كما كان لها أصداء واضحة في أعمالهم، فهاهو ابن فارس مثلا يلخّص القضية بأسبابها المختلفة (التاريخية والثقافية والاجتماعية) في قوله: "كانت العرب في الجاهلية على إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائهم وقرابينهم، فلما جاء الله –جل ثناؤه– بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى بزيادات زيدت، وشرائع شرعت. فكان مما جاء في الإسلام ذكر: المؤمن، والمسلم، والكافر، والمنافق. وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان، والإيمان هو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافا بها سمّي المؤمن بالإطلاق مؤمنا، وكذلك الإسلام والمسلم، وإنما عرفت منه إسلام الشيء، ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء".[1]

بما أن الدلالة عرضة لتغير أوسع وأسرع من التغير الذي يصيب بقية عناصر اللغة (الصوتية والصرفية والنحوية)؛ لأن ظاهرة التطور الدلالي تصنّف ضمن ما سمّاه بلاسي ب(جبرية الظواهر اللغوية)،[2] فإن تعريف الألفاظ من حيث مداليلها يشكّل إشكالية كبيرة للمعجميين، لما يطرأ عليها من ظواهر التغير الدلالي، والتوسع الدلالي، والتخصص الدلالي، واكتساب المعاني الهامشية، والتضامّ، والاستعمالات المجازية، والترادف، والاشتراك اللفظي وغيرها.[3] ويرى الودغيري أن المعاجم اللغوية العامة مطالبة بتسجيل ما يطرأ على دلالات الألفاظ من تحوّل، على أن يكون المعيار في ذلك كثرة الاستعمال، وإهمال غير ذلك مما لم يكثر استعماله وتداوله، بأن ظل أمره مقصورا على كاتب بعينه أو شاعر بذاته أو متكلم وحيد من متكلمي اللغة على سبيل المثال.[4] ويؤكّد القاسمي هذه الفكرة بقوله: "وبعد أن يختار المعجمي مداخله من مدوّنته اللغوية، ويرتبها حسب نظام الترتيب الذي يختار، ينكبّ على صياغة المعلومات الدلالية عنها. ولما كانت كل كلمة تقريبا قد اكتسبت — من جرّاء الاستعمال الطويل– عدّة معان، فإن على المعجمي أن يقرّر ما الذي يضمّن من هذه المعاني وما الذي يغفل: المعنى الأصلي أم المعنى الجاري؟ المعنى المحسوس أم المعنى

[1] – ابن فارس، أحمد أبو الحسين: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: د. مصطفى الشويمي، بيروت، 1964م، ص:79–80.

[2] – بلاسي، محمد السيد علي: دلالة الألفاظ وتطورها، مجلة اللسان العربي، ع/53، 2002م، ص:71.

[3] – القاسمي، علي: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، ع/46، 1998م، ص:60.

[4] – الودغيري، عبد العلي: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ط1، منشورات عكاظ، الرباط– المغرب، 1989م، ص:223–224.

التجريدي؟ المعنى الحقيقي أم المعنى المجازي؟ المعنى الأساسي أم المعنى الهامشي؟...".[5] فبينما كان الودغيري يرى الاعتماد على الشهرة (وهي مسألة نسبية) في اختيار الدلالات، يترك القاسمي الأمر بيد المعجمي ليختار من بين دلالات اللفظ المتعدّدة ما يراه ملبّيا لأهداف معجمه، على أن الصعوبات التي تواجه المعجمي العربي عند تعامله مع هذه الظاهرة تكاد تكون أضعاف ما يواجه غيره من المعجميين الغربيين؛ إذ يتعامل المعجمي العربي مع لغة عريقة "تبلغ من العمر أكثر من ألفي سنة، وتستعمل في فضاء جغرافي يمتدّ من العراق شرقا إلى المغرب غربا، ومن جبال طوروس شمالا إلى أعماق إفريقيا جنوبا، كما تستخدم بوصفها لغة دينية من قبل أكثر من مليار وربع المليار من البشر في جميع أنحاء العالم".[6] وإذا أضفنا إلى هذا الوضع المعقّد للغة غياب البحث الدلالي وندرة دراسات شيوع المفردات والمعاني في الوطن العربي، اتّضح لنا حجم الإشكالية المتوقّعة في التعامل مع ظاهرة التعدد الدلالي معجميا.

تكمن وراء ظاهرة التعدد الدلالي مجموعة من العوامل قد لخصها أحدهم في أنها "في مجملها تعود إلى الاتساع عن طريق المجاز، وإلى اختلاف اللهجات التي تجري اللفظ الواحد في معان مختلفة تجتمع في مرحلة الجمع وتأليف القواميس في مدخل معجمي واحد، وإلى تطور الدلالة نفسها خلال الأحوال اللغوية المختلفة".[7]

المبحث الثاني: مظاهر التعدد الدلالي

تتمخض ظاهرة التعدد الدلالي عن مجموعة من الظواهر اللغوية الفرعية، هي:

أ. ظاهرة الترادف: دلالة لفظين أو أكثر على معنى واحد، نحو (جلس، قعد).

ب. ظاهرة التضادّ: دلالة اللفظ الواحد على المعنى وضدّه، نحو (القرء للحيض والطهر).

ت. ظاهرة الاشتراك اللفظي: "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل اللغة"،[8] كدلالة العين على العين الباصرة والذهب.

بما أن ظاهرة التعدد الدلالي ظاهرة معقّدة بطبيعتها ومتشعّبة في فروعها، فلعلّ من الأنسب معالجتها في إطار التعريف المعجمي من خلال محورين انطلاقا من العوامل السابقة، والمحوران هما:محور التعريف المعجمي بين الدلالة التعاقبية والدلالة التزامنية، ومحور التعريف المعجمي بين الدلالة المعجمية والدلالة السياقية.

---

[5] – القاسمي، علي: المرجع السابق، ص:61.

[6] – القاسمي: المرجع السابق، ص:60.

[7] – الزنّاد، الأزهر: مراتب الاتساع في الدلالة المعجمية: المشترك في العربية: مادة ((عين)) نموذجا، مجلة المعجمية– تونس، ع/10، 1994م، ص:170.

[8] – بلاسي، محمد السيد علي: الترادف والمشترك اللفظي والتضاد وأثر كل منها في نمو العربية، مجلة اللسان العربي، ع/33، 1989م، ص:110.

المبحث الثالث: التعريف المعجمي بين الدلالة التعاقبية والدلالة التزامنية

لقد سبق أن دلالة الكلمة عرضة لتغيرات مستمرّة ما بقيت تستعمل على ألسنة أهل اللغة، وسبق كذلك أن هذه التغيرات تعود لعوامل مختلفة تاريخية واجتماعية ولغوية، أي أن سبب التعدد في دلالات كلمة معيّنة يعود لمرورها بمراحل تاريخية مختلفة، بينما يعود سبب التعدد في دلالات كلمة أخرى لتعدد انتماءات هذه الدلالات لهجيّا، أو طبقيا، أو مهنيا، أو إقليميا، أو غير ذلك من الانتماءات غير التاريخية. وهذا الوضع يتطلّب من المعجمي عند تعريف أي مدخل من مداخل معجمه أن يجعل في الحسبان الدلالة التعاقبية للكلمة، والدلالة التزامنية لها. ومن أمثلة حسن تصرّف المعجم العربي الأساسي في هذا الصدد تعريفه للفظ (بابل) "1 من أشهر مدن الشرق القديمة. عاصمة البابليين الذين عاشوا في بلاد ما بين النهرين (العراق) في الألفين الثاني والأول ق.م.، 2 محافظة في العراق قاعدتها مدينة الحلة."، حيث جمع بين الدلالة القديمة والدلالة الحديثة للفظ (بابل). ومن هنا يؤخذ على المعجم الكبير أثناء شرحه لمادة (أ خ و) اكتفاؤه بالقول: (وحكى اللحياني في جمعه (أُخُوَّة))، دون أن يشير إلى ما شاع في هذا العصر من استعمال كل من (الأخوّة) و(الأبوّة) مصدرا لا جمعا، على نمط ما شاع في العمومة والخؤولة رغم أن هذين الأخيرين كذلك جمعان شاع استعمالهما مصدرين،[9] لاسيما والمعجم كبير وذو طابع موسوعي.

المطلب الأول: التعريف المعجمي والدلالة التعاقبية

كان من عادة المعاجم الأوروبية منذ مدّة طويلة إتباع الكلمة (المدخل) بتاريخ ظهورها وأوّل شيوعها بمعنى من المعاني، وتتبع ما يطرأ عليها من التغيرات الدلالية مؤرّخة بالأرقام. ولا شك أن التأريخ لظهور الكلمة أو معنى من معانيها يفيد إفادة كبيرة في التأريخ لظهور وتطور الأفكار والمفاهيم والمصطلحات.[10] لكن المعجمية العربية إلى يومنا هذا لا تزال تسوّف الإقدام على مثل هذا المشروع المعجمي التاريخي الضخم، ولا شك أن حالة اللغة العربية بتاريخها الطويل ونطاقها الجغرافي الواسع تجعل القيام بهذه المهمة في غاية الصعوبة والتعقيد.

يرى الحمزاوي أن مما يؤخذ على المعاجم العربية الحديثة أنها لا تميّز بين الدلالة الآنية والتاريخية للكلمة، وأنها "كثيرا ما تخلط بين مراحل اللغة المختلفة، وذلك شأن المعجم الوسيط".[11] لكنني أعتقد أن هذا الوضع طبيعي

---

[9] – السامرائي، إبراهيم، والجاسر، أحمد: نظرات في المعجم الكبير، ط1، 1994م، الرياض، ص:17.

[10] – الودغيري: المرجع السابق، ص:298.

[11] – الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات– بيت الحكمة، 1991م، ص:179.

بالنسبة إلى معجم عربي موجّه لجمهور يتعامل مع نصوص من مراحل تاريخية مختلفة، مع إقراري بأن النصّ على تواريخ الدلالات (ولو من باب التقريب) سيكون له مردود إيجابي كبير، وخاصة على صعيد التأريخ لظهور وتطور الأفكار والمفاهيم كما سبق. وإذا كان بلاسي يرى أن ما يسمى ب(المعجم الآني) "إنما يصف اللغة في مرحلة معيّنة، ودون تفسير للدلالات التي ينطوي عليها من النواحي المذكورة (الاجتماعية والنفسية والتاريخية)"،[12] فهذا القول لا يكاد يصحّ حتّى في حالة أصغر المعاجم المدرسية، ففي تصدير المعجم الوجيز على سبيل المثال (وهو معجم مدرسي وجيز)، ورد أنه ربط "لغة القرن العشرين بلغة الجاهلية وصدر الإسلام، وهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطأ في طريق تطور اللغة ونموّها".[13] كل ما في الأمر هو أن المعاجم العربية في الغالب لا تنصّ على هذه الجوانب عند سردها لمختلف الدلالات عن لفظة معيّنة، فيما عدا إشارة بعضها إلى كون معنى لفظ معيّن مولّدا أو محدثا، أو إشارتها إلى كون اللفظ أو استعماله عاميا. ويبدو كذلك أن من الإجحاف المطالبة بمعجم آني في اللغة العربية ذات المراحل التاريخية المتعدّدة والممتدّة إلى أكثر من ألفي سنة؛ فاتصال حلقات السلسلة التاريخية لهذه اللغة تحول دون تحقق مثل هذا المطلب فيها.

المطلب الثاني: التعريف المعجمي والدلالة التزامنية

لقد سبق إنكار دعوى وجود معجم آني في اللغة العربية ذات السلسلة التاريخية المتّصلة الحلقات، ومن ثمّ فلعلّ أبرز ما يصلح للمعالجة المعجمية (وضمن إشكالية التعريف بالتحديد) في إطار الدلالة التزامنية للكلمة العربية هو ما أشار إليه محمود أثناء قوله: "وما دامت المعاني القاموسية للكلمات تسجيلا لما يجري به الاستعمال بين جماعة من الناس، فلهذه الجماعة أن تغير كيف شاءت من طريقة استعمالها للكلمات، فتتغير تبعا لذلك معانيها القاموسية، فالقاموس يتبع الاستعمال ولا يسبقه؛ القاموس يستوحي ولا يملي. وليست المعاني القاموسية بالحقائق الثابتة ثباتا مطلقا كجدول الضرب في الحساب".[14] أي أن على المعجمي تتبّع تنوّع دلالات الكلمة حسب تنوّع شرائح الجماعة اللغوية مهنيا، أو ثقافيا، أو لهجيا، أو إقليما، أو غير ذلك في إطار الفترة الزمنية الواحدة، فلا يذكر المعجمي معنى ينتمي إلى شريحة معيّنة ويهمل معنى آخر، أي "ينبغي أن تمثل المادة اللغوية التي تنتقى منها مداخل المعجم اللغة

---

[12] – بلاسي: دلالة الألفاظ وتطورها، ص:65.

[13] – مجمع اللغة العربية بالقاهرة: تصدير المعجم الوجيز، ط1، 1980م، ص:6.

[14] – محمود، زكي نجيب: المنطق الوضعي، ج1، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة، 1965م، ص:129.

العربية الفصيحة في جميع المجالات، كالدين والعلوم والآداب والفنون والصحافة والإذاعة، وكذلك الاستعمالات العربية الإقليمية الفصيحة التي يجب الإشارة إلى محليتها عند تسجيلها في المعجم".[15] على أن يعالج المعجمي المسألة في حدود ما يلبّي حاجة الفئة المستهدفة. ومن هنا لعلّ الحق مع العلميّ حين أخذ على المعجم الوسيط إغفاله لبعض المعاني الشائعة، ففي مادة (ت ب ت) مثلا لم يورد ضمن شرح (التابوت) المعنى المعروف والمتداول في جميع الأقطار العربية، وهو "الصندوق الخشبي الذي يوضع فيه الميّت"، فكل ما أورده المعجم الوسيط هو: "التابوت عند قدماء المصريين صندوق من حجر أو خشب"،[16] حيث وفى المعجم بحق الدلالة التعاقبية على حساب الدلالة التزامنية للكلمة. ومثل ذلك إغفاله في مادة (روم) لمعنى (رام الشيء بمعنى طلبه)، مع أن مصدره الميمي (المرام) كثير التداول.[17] وكذلك إهمال كل من المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي والمعجم الوجيز لـ(البئر الجوفية) ضمن شرح المادة (ب أ ر)، رغم أنها جميعا أوردت (البئر الارتوازية)، وكلا المركبين من حقل دلالي واحد. على أن مما يشاد به في المعجمين الوسيط والوجيز إثبات الاستعمال الإقليمي عند تعريفهما للمدخل (ببر) "... ويسمّى في مصر: النمر". ويبدو أن قصور المعاجم العربية الحديثة في هذا الجانب يعود بشكل رئيسي إلى عدم اعتمادها أية دراسة علمية ميدانية دقيقة في تحديد الرصيد اللغوي الخاص بكل معجم.

ولعلّ من باب مراعاة التزامنية كذلك أن تتابع المعاجم العربية الحديثة قرارات مجمع اللغة العربية، وهو ما تعوّدت بعض المعاجم الإشارة إليه برمز (مج)، أي (مجمعي).

المبحث الرابع: التعريف المعجمي بين الدلالة المعجمية والدلالة السياقية

لقد تجاذبت عدد من النظريات الدلالية الآراء فيما بينها حول كيفية تحديد المعنى، وكان من أبرز تلك النظريات (نظرية السياق)، والتي لا تكاد تعترف بوجود ما يسمى بالدلالة المعجمية للكلمة خارج السياق، وهناك مقولة مشهورة للفيلسوف الألماني وتجنشتين (Wittgenstein) تعبّر عن موقف السياقيين من المعنى أصدق تعبير: "لا تبحث عن الكلمة، بل ابحث عن استعمالها".[18] وفصّل اللساني الفرنسي مييه (Meille) مضمون هذه المقولة بقوله: "إن الكلمة الحقيقية هي الكلمة في السياق، فكلمة (عملية) (Operation) تتحدد معانيها المختلفة من

---

[15] – القاسمي، علي: ماذا نتوخى في المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى، مجلة اللسان العربي، ع/20، 1983م، ص:113.

[16] – العلمي، إدريس بن الحسن: مع المعجم الوسيط في طبعته الثانية، مجلة اللسان العربي، 1989/33م، ص:77.

[17] – العلمي، إدريس بن الحسن: مع المعجم الوسيط، مجلة اللسان العربي، ع/30، 1988م، ص:185.

[18] – بالمر، ف.ر: علم الدلالة، تر: د. صبري السيد إبراهيم، ط1، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة– قطر، 1987م، ص:95.

وجودها في سياق مرتبط بالطبيب والضابط والتاجر، كما أن السياق هو الذي يخبرنا بمعنى كلمة (لعب) في سياق مرتبط بالطفل أو الممثل أو الرياضي".[19] بمعنى أن السياق هو الذي يعطي للكلمة معناها الدقيق، "ولذلك أكثر المعجمي العربي من إيراد التعابير السياقية والاصطلاحية والاستعمالات المجازية الأخرى...".[20] فهذا القول وغيره يفيد أنه لا وجود لأية دلالة معجمية بمعزل عن السياق، وأن ما يتوهم بعض الناس أنه دلالة معجمية أصلية للكلمة لا يعدو كونه أكثر شيوعا من غيره؛ لأن المعجمي في نظر هؤلاء السياقيين لا يتعامل مع "الكلمة في معزل عن سياقها، أو بعيدا عن الكلام الذي ينتظمها".[21] ومن هنا اتهم أحدهم المعجم اللغوي "بعدم سيطرته على المعنى الكامل للكلمة، حسبما يفهمه السامع أو القارئ، أي أنه لا يعنى بالمعنى الوجداني والمجازي".[22]

لم تعدم وجهة نظر السياقيين من يعارضها، فهناك من يرى أن للكلمات دلالتين: "الأولى نسميها دلالة ثابتة معجمية، والثانية دلالة سياقية تفهم من خلال ورود الكلمة ضمن السياق"،[23] مع اعتراضنا وتحفظنا من وصف الدلالة المعجمية بالثبات (على فرض وجود ما يسمى بالدلالة المعجمية أصلا). ومن أشدّ معارضي وجهة النظرية السياقية جرأة وأكثرهم صراحة من ذهب إلى أن الدلالة المعجمية هي التي تمّ التواضع عليها بين جميع أفراد الجماعة اللغوية، وأن "هذا التواضع هو الذي يحدد خصائص معجمها ونحوها؛ لأنه يتحكّم في الدلالات التي تعطى للمفردات وفي القواعد التي تحدد نمطية التراكيب والدلالات السياقية التي تستفاد من الجمل، فليست الجمل هي التي تسند إلى المفردات معانيها، بل إن معاني المفردات الحاصلة بالتواضع الاجتماعي هي التي تحدّد للسياقات معانيها وللجمل أنماط تراكيبها".[24]

واعتبر بعضهم وجود الدلالة المعجمية من المسلّمات، فهي الدلالة المركزية عندهم، وعلّلوا استعانة المعجمي بالشواهد والأمثلة التي تظهر السياقات المختلفة التي يمكن أن توجد فيها الكلمة، علّلوا ذلك بحرص المعجمي على تزويد القارئ بكل ما هو مفيد للفهم الصحيح للمفردات اللغوية، ثم للاستخدام الصحيح للغة، فلا يقف عند المعنى المعجمي، بل

---

[19] – حسام الدين، كريم زكي: التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه، القاهرة، 2000م، ص:95.

[20] – القاسمي، علي: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، ص:58.

[21] – المرجع نفسه والصفحة.

[22] – قاسم، رياض زكي: المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، ط1، 1987م، دار المعرفة– بيروت، ص:235.

[23] – محمد، رجب عثمان: مفهوم السياق وأنواعه ومجالاته وأثره في تحديد العلاقات الدلالية والأسلوب، مجلة علوم اللغة، المجلد/6، ع/4، 2003م، ص:106.

[24] – مراد، إبراهيم: المعجم والمعرفة، مجلة المعجمية– تونس، ع/11، 1995م، ص:66-67.

يتجاوزه إلى المعنى السياقي التركيبي، كما يمكنه – حسب زعمهم- أن يقدّم المعنى التداولي من خلال الإشارات التي يقدمها عن ميدان الاستعمال ومستوياته.[25] ومع وجاهة هذا الرأي فيما يبدو، إلا أن هذه النقطة الأخيرة بحاجة لإعادة النظر، فلا أعتقد أنّ بوسع المعجمي -مهما تكثر أمثلته وشواهده- الوفاء بالجانب التداولي من دلالة الكلمة، فلهذا الجانب عناصر كثيرة[26] لا يمكن توفيرها في إطار الصناعة المعجمية.

بعد تسليمنا جَدَلاً بثبوت الدلالة المعجمية المركزية للكلمة، فإن الدلالة السياقية للكلمة في تصورنا (وهي ما أطلق عليه تمام حسان المعنى الاجتماعي حينا، والمعنى الدلالي حينا آخر)[27] تتشكل في ثلاثة أشكال مختلفة مترابطة ومتقاطعة. والأشكال الثلاثة هي:

1 - الاستعمال المجازي للفظ.

2 - الاستعمال الاصطلاحي للفظ.

3 - ورود اللفظ في تعبير اصطلاحي.

يجمع بين الأشكال الثلاثة أن الكلمة فيها لا يفهم معناها بمعزل عن سياق ورودها. إلا أن السياق في الشكل الأول (لغوي) إذا كانت القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي لفظية، و(موقفي) إذا كانت حالية. بينما السياق في الشكل الثاني (مفهومي)، أما في الشكل الثالث فالسياق (تناصّي). على أن السياق اللغوي هو مجموع التراكيب اللغوية التي وردت فيها الكلمة، والسياق المفهومي هو المجال المعيّن الذي يستعمل فيه المصطلح للدلالة على مفهوم معيّن، أما السياق الموقفي فيدلّ "على العلاقات الزمنية والمكانية التي يجري فيها الكلام"،[28] واجتهدت أن أطلق (السياق التناصّي) على الخلفية الثقافية للمتكلم والمخاطب عن محتوى العبارة.

ومما يجمع بين الأشكال الثلاثة أيضا أن الدلالة فيها جميعا مجازية؛ لأن الكلمة في كل واحد منها قد خرجت عن معناها المعجمي المركزي إلى معنى آخر يستفاد من السياق المعيّن. فقد قرّر أحدهم أن من أبرز شروط الوضع الاصطلاحي ضرورة وجود علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد، فخلص إلى "أن المعاني الاصطلاحية معان مجازية

---

[25] – عبد المالك، عبد الله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، (بحث تكميلي غير منشور لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآداب، تخصص علوم اللغة العربية)، جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها، 1998/1999م، ص:170.

[26] – منها علاقات ما بين الخطاب وكل من المتكلم والمخاطب وملابسات الخطاب، وطبيعة العلاقة بين المتخاطبين.

[27] – حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، (د.ت)، ص:123-124.

[28] – محمد، رجب عثمان: مفهوم السياق وأنواعه ومجالاته وأثره في تحديد العلاقات الدلالية والأسلوب، ص:111.

للفظ، وأن إطلاق اللفظ عليها هو إطلاق مجازي، وليس من قبيل المشترك"،[29] فإطلاق الضمير مصطلحًا نحويا على سبيل المثال جاء مجازًا من الضمير الدالّ على ما يضمره المرء في قلبه. على أن الدلالة تستفاد من الوحدة المعجمية الواحدة في الاستعمالين المجازي والاصطلاحي، لكنها تستفاد من تضامّ الوحدات المعجمية في التراكيب الاصطلاحية.

المطلب الأول: التعريف المعجمي والاستعمال المجازي للفظ

يتم استعمال الكلمة مجازيا بخروجها عن المعنى الأصلي، "فتطلق على معنى آخر تربطه به علاقة ما".[30] إما علاقة مشابهة (فيكون المجاز استعارة)، وإما علاقة غير مشابهة (فيكون مجازا مرسَلا).[31]

بما أن مجال الاستعمال المجازي للكلمة واسع جدا وفضفاض، لأن سياق الاستعمال المجازي للفظ يحفل بالكثير من القرائن المقامية والمقالية التي قد تعطي الكلمة من المعاني ما لا يرد في حسبان المعجمي،[32] وخاصة في حالة مجازات الأدباء من الشعراء والكتّاب الذين يتمتعون من الملكة اللغوية والفنية بما يتيح لهم إمكانية تسخير الكلمات وشحنها بأكبر قدر ممكن من الدلالات الهامشية وظلال المعاني، بما أن الأمر كذلك فالمطلوب من المعجمي –تبعا لهدف معجمه– هو مجرّد إيراد ما اشتهر من الاستعمالات المجازية والقريبة منها إلى الاستعمال الحقيقي لكثرة تداولها (ما لم يكن المعجم خاصّا بالمجازات).

هذا، ومن الحتمية اللغوية أن الكلمة المجازية بمرور الزمن وكثرة التداول "تصبح حقيقة في هذا المعنى الجديد بعد أن كانت مجازا فيه"،[33] فقد اشتهر استعمال التبحّر في العلم مثلا بمعنى التعمق فيه إلى درجة أن الناطق العربي اليوم لم يعد يستشعر طرافة المجاز في هذا الاستعمال. ولعلّ ذلك ما حدا بعضهم إلى القول بأن اللغة كلها مجاز في الأصل، ومن هنا ميز نسيم عون بين نوعين من المجازات، هما المجازات اللغوية والمجازات الفنية، وقصد بالأول "تلك التعابير التي خسرت إشعارنا بانتقال المعنى، وأصبحت جزءا من تعابير اللسان، كقولنا ثملا؛ "رجل الطاولة" أو "أسنان المشط""،

---

[29] – قنيبي، حامد صادق: التطور الدلالي (في لغة الفقهاء)، مجلة اللسان العربي، ع/24، 1985م، ص:25-26.

[30] – وافي، علي عبد الواحد: علم اللغة، ص:313-314.

[31] – قيّود، بسيوني عبد الفتاح: علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، ط2، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، 2004م، ص:121.

[32] – حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص:324.

[33] – فيود: المرجع السابق والصفحة.

وقصر المجازات الفنية على تلك التعابير "التي تعطي انطباعا جديدا في مناخ جديد، ومعيارها هو القصد المتعمد لدى الشاعر لإثارة هزة انفعالية".[34]

المطلب الثاني: التعريف المعجمي والاستعمال الاصطلاحي للفظ

من المؤكّد أن المفردات التي تكوّن نظريتها نظرية المعجم صنفان هما:

1 - المفردات التي يطلق عليها (وحدات معجمية عامة)، وهي ألفاظ اللغة العامة والحاصلة للجماعة اللغوية بالتناقل عبر الأجيال المتعاقبة.

2 - المفردات التي يطلق عليها (وحدات معجمية مخصصة)، وهي المصطلحات التي ولّدها الأفراد أو المؤسسات المختصّة للتعبير عن الجديد الطارئ من المفاهيم على حياة الجماعة اللغوية. وكثيرا ما يعتمد في هذا الصنف على الصنف الأول، فينتقل بألفاظ لغوية عامة من التعميم إلى التخصيص، فتصبح مصطلحات.[35] وقد فصّل المسدّي هذه النقطة الأخيرة بقوله: "فإذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية، فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحوّل إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح. فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأول، وهو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كمّا، وأضيق منه دقّة".[36]

على الرغم من أن الموضع الطبيعي للمصطلحات يكون في المعاجم المختصّة،[37] إلا أن المعاجم اللغوية العامة حتى المدرسية منها لا تخلو من المصطلحات كذلك؛ لأنه "لا خلاف في أن المصطلحات العلمية والتقنية جزء هام من الرصيد اللغوي الذي يستعمله الإنسان المعاصر، ويحتاجه التلميذ لفهم الدروس في المواد العلمية والتقنية، وللتعبير عن الأغراض المتّصلة بذلك في الحياة اليومية. لذا وجب أن يحتلّ هذا الصنف من المفردات المكان اللائق به في المعاجم اللغوية العامة، دون أن تتحوّل إلى معاجم متخصصة".[38] أي يمكن للمعجمي أن يعطي المعاني الاصطلاحية بعد بيان المعاني العامة، مع مراعاة أهداف معجمه وحجمه والفئة المستهدفة، فـ"إن سعي المعجم الوسيط إلى تعريف

---

[34] – عون، نسيم: الألسنية محاضرات في علم الدلالة، ط1، دار الفارابي– بيروت– لبنان، 2005م، ص:157.

[35] – القاسمي، علي: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، ص: 63.

[36] – المسدّي، عبد السلام: قاموس اللسانيات، الدار العربية– تونس، 1984م، ص: 15.

[37] – تميمي، جنان بنت عبد العزيز: الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا)، (رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة في قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود)، 1428هـ، ص:42.

[38] – بوحوش، الهادي: من قضايا المعجم المدرسي، مجلة المعجمية، ع/3، 1987م، ص:52.

الكثير من مداخل النبات والحيوان وغيرها تعريفا علميا دقيقا كان من أكبر أسباب الغموض في لغته الشارحة، فكثير من هذه التعريفات أنسب إلى القواميس المتخصصة منها إلى القاموس العام...".[39] على أن مما يجب الانتباه له في هذا الإطار كذلك مراعاة مدى شيوع المعنى الاصطلاحي للكلمة بين أفراد الفئة المستهدفة، فكلمة الملح مثلا باعتبارها "كلوريد الصوديوم" على أنها مصطلح علمي، لا أعتقد أن هذا التعريف يصلح لأي معجم لغوي عام مهما تبلغ درجة ثقافة الفئة المستهدفة، والسبب في ذلك لا يعود إلى هذا التعريف في حدّ ذاته بقدر ما يعود إلى أن (الملح) بهذا المفهوم الاصطلاحي ليس مما ينبغي إيراده في المعجم اللغوي العام، أي يعود الأمر هنا إلى درجة شيوع كلمة (الملح) مصطلحا علميا. ويتعارض موقفنا هذا مع موقف الأستاذ توبي لحسن الذي يزعم أن من أبرز عيوب المعاجم العربية الحديثة (ويقصد المعاجم اللغوية العامة) كونها تكاد تخلو من المصطلحات اللسانية الحديثة، على الرغم من شيوع هذه المصطلحات في أوساط المثقفين، فيعتقد أن رصيد هذه المعاجم "من المصطلحات اللسانية غير وفيّ لحاجات هذه الفئة المستهدفة، خاصة إذا ما قورن ببعض المعاجم العامة الأجنبية ك(المعجم الفرنسي الحديث) أو (روبير الصغير)".[40] ومنطلقه في هذا الموقف هو أن التعريف المعجمي العام في نظره "يقتضي الإحاطة بدقائق معاني الكلمات "العامة" و"الخاصة"، والعلم بأسرار اللغة ومضامينها المستحدثة، وبالعلائق الممكنة بين المفاهيم".[41] فكأني بالأستاذ لحسن لا يكاد يعترف بخصوصية المعاجم المختصة. أما مقارنته المسألة بنظيرتها في المعاجم الأوروبية، فذلك —على فرض صحّته– من باب القياس مع الفارق؛ حيث لا يُستبعد أن تكون نسبة الشيوع التي حققها مفهوم المصطلح العلمي المعيّن في أوساط المثقفين الأوروبيين لينصهر في الرصيد اللغوي الأوروبي العام، لم يحققها المصطلح نفسه بعد في أوساط المثقفين العرب؛ فعلى أي أساس —والحالة هذه– نطالب المعجمي العربي بتعريف هذه المصطلحات العلمية الموغلة في التخصص في معجمه اللغوي العام غير المختصّ. هذا، مع إقرارنا بأن مآل المصطلحات —بمرور الزمن وتقادم العهد باستعمالها– الاندماج في المفردات اللغوية العامة، حتى يصبح أكثرها من رصيد اللغة العام.[42]

---

39 – عبد المالك: المرجع السابق، ص:216.

40 – لحسن، توبي: التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية: تعريف المصطلح التداولي نموذجا، مجلة اللسان العربي، ع/48، 1999م، ص:249.

41 – المرجع نفسه، ص:245.

42 – مراد، إبراهيم: المعجم والمعرفة، مجلة المعجمية– تونس، ع/11، 1995م، ص:63.

المطلب الثالث: التعريف المعجمي والتعابير الاصطلاحية

يعدّ التعبير تعبيرا اصطلاحيا: ب"اجتماع كلمتين أو أكثر بحيث تعملان كوحدة دلالية واحدة".[43] أي ضمّ لفظين أو أكثر إلى بعضهما البعض بحيث يدلّ المجموع (لا الأفراد) دلالة لفظ واحد، فالتعبير (أبو عذرها) مثلا تعبير اصطلاحي دلّ بمجموعه (لا بمفرداته مستقلّة) على مخترع الشيء أو مبدعه.

لقد بذل القاسمي جهدا كبيرا في رسم الحدود الفاصلة بين هذا النمط من التعبير والأنماط الأخرى المشابهة له، فتوصّل إلى نتيجة مفادها أن تمييز التعابير الاصطلاحية عن غيرها عموما لا يتم إلا باستخدام حسّنا اللغوي مع التحليل البنيوي والتحليل الدلالي للعبارة.[44] وتفصيل ذلك من حيث التحليل البنيوي أن التعبير الاصطلاحي –بوصفه وحدة دلالية واحدة– غير قابل للحذف منه أو التغيير فيه، فلا نستطيع حذف الحرف الذي يؤلف جزءا من التعبير الاصطلاحي، كما لا يمكننا الاستعاضة عن فعله أو اسمه أو حرف بأفعال أو أسماء أو حروف مماثلة له في المعنى، فالتعبير الاصطلاحي (على ساق وقدم) على سبيل المثال لا يمكن استبدال الحرف (على) فيه بالحرف (ب). لكن إمكان استبدال ضمير التأنيث في التعبير الاصطلاحي (أبو عذرها) بضمير آخر حسب سياق الخطاب يحوج هذا التحليل البنيوي إلى التقييد أكثر بدل هذا الإطلاق. أما من حيث التحليل الدلالي فهو ما أسلفنا أن التعبير الاصطلاحي يتألف من كلمتين أو أكثر بشرط أن تشكّلا وحدة دلالية واحدة، ويُتَثَبَّتُ من ذلك بمدى قابلية التعبير الاصطلاحي للاستعاضة عنه بكلمة واحدة تؤدّي نفس المعنى، فالتعبير الاصطلاحي السابق مثلا يمكن الاستعاضة عنه بكلمة (مستمرّ). على أن "الحدود الفاصلة بين التعابير الاصطلاحية وغير الاصطلاحية ليست ثابتة متميّزة المعالم دائما، ففي حالات كثيرة تختلط هذه الحدود وتتداخل، وتختلط ملامح كلا النوعين بحيث يصعب التفريق بينهما".[45] ومن هنا يأتي دور الحسّ اللغوي المشار إليه سابقا.

ويمكن إجمال خصائص التعابير الاصطلاحية فيما يلي:

1 - أن التعبير الاصطلاحي وحدة دلالية واحدة

2 - لا يجوز التعديل أو التبديل أو الحذف في عناصره (الأساسية)

3 - أن عناصره من ذوات الرتب المحفوظة، فلا تقديم أو تأخير

---

43 – القاسمي، علي: التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها، مجلة اللسان العربي، مجلد 17، ج1/1979م، ص:25.

44 – المرجع نفسه، ص:27.

45 – القاسمي: التعابير الاصطلاحية، ص: 27.

4 - تقتصر دلالته على المعنى المجازي البعيد، ولا تنصرف إلى المعنى الحقيقي القريب

5 - أن المجاز فيه غير قابل للترجمة الحرفية إلى لغة ثانية.[46]

ويلاحظ على هذه النقطة الأخيرة أن عدم قابلية المجاز للترجمة الحرفية لا يخص ورودها في التعابير الاصطلاحية، وإنما هذا شأن المجاز في أي تعبير، ومن ثمّ فالأحرى أن يقال إن التعبير الاصطلاحي (نفسه لا المجاز فيه وحسب) غير قابل للترجمة الحرفية إلى لغة ثانية.

المطلب الرابع: بين التعابير الاصطلاحية والتعابير السياقية

تعتبر التعابير السياقية (ونظائرها الاصطلاحية إلى حدّما) من أهم النصوص التي يكمّل بها المعجمي تعريفه لمدلول الكلمة. وبما أن هذين النمطين من التعبير كثيرا ما يتداخل مفهوماهما لدى الكثير من الناس، رأيت أهمية التمييز بينهما قدر الإمكان.

فالتعبير السياقي هو: "توارد أو تلازم كلمتين أو أكثر بصورة شائعة في اللغة، وذلك للتماثل بين الملامح المعجمية المكوّنة لكل كلمة منهما. ولا يكون هذا التلازم إجباريا، كما لا يشكّل التعبير السياقي وحدة دلالية أو نحوية واحدة".[47] ومن أمثلة ذلك في الأسماء: (مكة المكرّمة- المدينة المنوّرة- القدس الشريف- الصحابيّ الجليل- فخامة الرئيس- معالي الوزير- دولة رئيس الوزراء- سماحة الشيخ- قداسة البابا إلخ). وفي الأفعال: (تعجب من- استفسر عن- صبر على- حصل على...)، وما إلى ذلك من التعابير السياقية التي يتوقع من المعجمي الانتباه لها عند دعم التعريف بالأمثلة والشواهد؛ لما يستفيد منها القارئ في معرفة أكبر قدر ممكن من أوجه استخدام الكلمات في التراكيب المختلفة.

وأبرز مميزات التعابير السياقية ما يلي:

1 - يستشفّ معنى التعبير السياقي من دلالة عناصره المكوّنة له كل على حدة؛ لأنه لا يشكّل وحدة دلالية أو نحوية واحدة

2 - يمكن الاستغناء عن بعض عناصره

3 - لا يمكن تعويضه كاملا بكلمة واحدة

---

46 – مراد: المرجع السابق، ص:43.

47 – القاسمي: التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها، ص:28.

4 - يمكن تبديل عناصره بمفردات أخرى.

المطلب الخامس: بين التعابير الاصطلاحية والأمثال

يخلط بعض الدارسين بين التعبير الاصطلاحي والمثَل، وهذا الأخير "عبارة عن حكمة ترد في جملة من القول مقتطعة من كلام، أو مرسلة بذاتها تُنْقَل ممن وردت فيه أو مما وردت فيه إلى مشابهه بدون تغيير، أي أن ألفاظ الأمثال لا تُغَيَّر تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا، بل ينظر فيها دائما إلى أصل المثل".[48] ويمكن إيجاز أوجه الاختلاف بين النمطين من التعبير في الآتي:

1 - أنهما يتألفان من كلمات قليلة، ولكن المثل يشتمل على حكمة تعبّر عن حقيقة عامة أو أزلية، في حين لا يلزم ذلك في التعبير الاصطلاحي.

2 - لا تتغير في المثل القرائن النحوية من الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة إلخ، على عكس التعبير الاصطلاحي. فبينما يظلّ المثل (الصيف ضيَّعْتِ اللبن) على ضمير المخاطبة، يمكن تغيير الضمير في التعبير الاصطلاحي (يصيد في الماء العكر) إلى (أنت تصيد في الماء العكر).

3 - المثل جملة كاملة مستقلّة، والتعبير الاصطلاحي قلّما يكوّن جملة مستقلّة بذاته.

4 - يمكن فهم معنى المثل لغويا من مجموع معاني مفرداته المكوّنة له (وإن كان فهمه أحيانا يتطلّب الرجوع إلى أصله)، لكن التعبير الاصطلاحي لا يمكن فهم معناه من مجموع معاني المفردات المكوّنة له إطلاقا.

5 - لا يمكن الاستعاضة عن المثل بكلمة مفردة واحدة، على عكس التعبير الاصطلاحي.

المطلب السادس: بين التعابير الاصطلاحية والكناية

من أبرز أنماط التعبير التي يخلط الكثيرون بينها وبين التعابير الاصطلاحية (التعبير الكنائي)، والكناية كما ورد عند عبد القاهر:"أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيؤمئ به إليه، ويجعله دليلا عليه".[49] فقد كَنَتِ العرب بكثير الرماد عن الكريم مثلا.

يتوافق التعبير الاصطلاحي مع الكناية من حيث كونهما تعبيرا عن غير معنى المفردات المكوّنة لهما، وأنهما قابلان للاستعاضة بالكلمة المفردة. ومع ذلك يختلف التعبيران عن بعضهما بناء على الفروق الآتية:

---

[48] – المرجع نفسه، ص:30.

[49] – الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ت: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، ط: الفجالة، (د.ت)، ص:105.

1 - يجوز في الكناية إرادة المعنى القريب إضافة إلى المعنى البعيد، وعكس ذلك في التعبير الاصطلاحي.

2 - تخضع الكناية لبراعة المتكلّم لا لعرفيّة التعبير، فالمتكلّم يستطيع الإتيان بكنايات لم يسبق إليها، أما التعبير الاصطلاحي فإنه –وإن كان في الأصل كناية– يتطلّب زمنا طويلا لكي يشيع استعماله ويصبح تعبيرا اصطلاحيا يتعرّف عليه القارئ ويفهم معناه بدون جهد. ولهذا فلا حدّ لعدد الكنايات في اللغة، في حين يمكن إحصاء التعابير الاصطلاحية على وجه التقريب على الأقل.

يرى القاسمي أن المعجمي مطالب بإيراد التعابير الاصطلاحية وشرحها، وغير مطالب بإيراد الكنايات وشرحها ما لم يكن المعجم خاصا بالكنايات.[50] لكنني ألاحظ على هذا القول قدرا من مجانبة الصواب، فشأن الكنايات وغيرها من أنماط التعبير السابقة (الأمثال– الحكم– التعابير السياقية) في إطار التعريف المعجمي لا يختلف عن شأن التعابير الاصطلاحية، من حيث إيراد ما اشتهر منها تبعا لمستوى الفئة المستهدفة. على أن يتم ذلك ضمن الأمثلة والشواهد ما لم يكن المعجم مختصّا في أحد الأنماط التعبيرية المذكورة. ومن المهم في هذا الصدد التنبيه على ما يمكن أن يقع فيه المعجمي من الاضطراب في شأن الكلمة التي تستحق إيراد التعبير الاصطلاحي ضمن مدخلها من الكلمات المشتمل عليها التعبير، فلا يدري أيورد العبارة (على قدم وساق) تحت مدخل (قدم) أو مدخل (ساق)، (مما يمنع القارئ من الحصول على التعبير الاصطلاحي في أحد المدخلين)، أم يوردها تحت كل من المدخلين، (فيؤدّي ذلك إلى تكرارات تؤدّي بدورها إلى تضخيم حجم المعجم). لكن حلّ الإشكالية يمكن بإيراد التعابير الاصطلاحية تحت مداخل جميع مكوناتها بالتفصيل عند أول ورودها، والإحالة في البقية.[51]

الخاتمة

تبيّن لنا من العرض السابق أن المعاجم العربية الحديثة لم تسر على منهجية واضحة في تعاطيها مع مظاهر التعدد الدلالي من الدلالة التزامنية والتعاقبية والسياقية والاصطلاحية، وخاصة بالنظر إلى ما تتطلبه طبيعة الفئات المستهدفة في كل معجم. وعلى ذلك يتقدم الباحث بالمقترحات الآتية:

1 - رصد وتسجيل مختلف دلالات الكلمة عبر الفترات الزمنية المتعاقبة على حسب مستوى الفئة المستهدفة.

---

[50] – القاسمي: التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها، ص:32.

[51] – Householder, Fred W. and Sol Saporta: Problems in Lexicography, Bloomington, Indiana University, U.S.A, 1967, p:279.

2 - تحديث تعريفات المداخل المعجمية في الطبعات المتلاحقة بما يتلاءم مع المستجدات الحياتية والفكرية. فدلالات الألفاظ في تطور مستمر ما استمرت الحياة البشرية.

3 - إجراء دراسات ميدانية لضبط الرصيد اللغوي والمعاني السائدة لدى الفئة المعيّنة لتقييد الدلالات التزامنية الملائمة للمفردات.

4 - ما لم يكن المعجم خاصّا بالمجازات فغير مطلوب من المعجمي إيراد الدلالات المجازية غير الشائعة، وإلا فما أكثر المجازات!!

5 - إجراء دراسات ميدانية لضبط المصطلحات والمفاهيم السائدة لدى الفئة المعينة لإيراد الدلالات الاصطلاحية الملائمة للمفردات.

قائمة المراجع

1. بالمر، ف.ر: علم الدلالة، تر: د. صبري السيد إبراهيم، ط1، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة- قطر، 1987م،
2. ابن فارس، أحمد أبو الحسين: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: د. مصطفى الشويمي، بيروت
3. بلاسي، محمد السيد علي: الترادف والمشترك اللفظي والتضاد وأثر كل منها في نمو العربية، مجلة اللسان العربي، ع/33، 1989م
4. بلاسي، محمد السيد علي: دلالة الألفاظ وتطورها، مجلة اللسان العربي، ع/53، 2002م
5. بوحوش، الهادي: من قضايا المعجم المدرسي، مجلة المعجمية، ع/3، 1987م
6. تميمي، جنان بنت عبد العزيز: الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا)، (رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة في قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود)، 1428هـ
7. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ت: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، ط: الفجالة، (د.ت)
8. حسام الدين، كريم زكي: التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه، القاهرة، 2000م
9. حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م

10. حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب، (د.ت)

11. الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات– بيت الحكمة، 1991م

12. الزنّاد، الأزهر: مراتب الاتساع في الدلالة المعجمية: المشترك في العربية: مادة ((عين)) نموذجا، مجلة المعجمية– تونس، ع/10، 1994م

13. السامرائي، إبراهيم، والجاسر، أحمد: نظرات في المعجم الكبير، ط1، 1994م، الرياض

14. عبد المالك، عبد الله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، (بحث تكميلي غير منشور لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآداب، تخصص علوم اللغة العربية)، جامعة محمد الخامس– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها، 1999/1998م

15. العلمي، إدريس بن الحسن: مع المعجم الوسيط، مجلة اللسان العربي، ع/30، 1988م

16. العلمي، إدريس بن الحسن: مع المعجم الوسيط في طبعته الثانية، مجلة اللسان العربي، 1989/33م

17. عون، نسيم: الألسنية محاضرات في علم الدلالة، ط1، دار الفارابي– بيروت– لبنان، 2005م

18. فيّود، بسيوني عبد الفتاح: علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، ط2، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع– القاهرة، 2004م

19. القاسمي، علي: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، ع/46، 1998م

20. القاسمي، علي: التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها، مجلة اللسان العربي، مجلد 17، ج1/1979م

21. القاسمي، علي: ماذا نتوخى في المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى، مجلة اللسان العربي، ع/20، 1983م

22. قاسم، رياض زكي: المعجم العربي بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، ط1، 1987م، دار المعرفة– بيروت

23. قنيبي، حامد صادق: التطور الدلالي (في لغة الفقهاء)، مجلة اللسان العربي، ع/24، 1985م

24. لحسن، توبي: التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية: تعريف المصطلح التداولي نموذجا، مجلة اللسان العربي، ع/48، 1999م

25. محمد، رجب عثمان: مفهوم السياق وأنواعه ومجالاته وأثره في تحديد العلاقات الدلالية والأسلوب، مجلة علوم اللغة، المجلد/6، ع/4، 2003م

26. محمود، زكي نجيب: المنطق الوضعي، ج1، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، 1965م

27. مراد، إبراهيم: المعجم والمعرفة، مجلة المعجمية- تونس، ع/11، 1995م

28. المسدّي، عبد السلام: قاموس اللسانيات، الدار العربية- تونس، 1984م

29. الودغيري، عبد العلي: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ط1، منشورات عكاظ، الرباط- المغرب، 1989م

30. Householder, Fred W. and Sol Saporta: Problems in Lexicography, Bloomington, Indiana University, U.S.A, 1967